

أثر إصدار البنك المركزي للنقود الرقمية على النظام المصرفي التقليدي

The impact of Central Bank Digital Currencies Issuance
on the Traditional Banking Systemمحمد لعناني¹، عزوز مناصرة²¹ جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي(الجزائر)، lananimohammed@gmail.com² جامعة باتنة1-الحاج لخضر (الجزائر)، menasra.azzouz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/30 تاريخ القبول: 2020/10/02 تاريخ النشر: 2020/12/31

Abstract:

The research aims to clarify the reality of central digital currencies and the reasons for their issuance and to study the effects of this type of money on the work of the traditional banking system.

The research concluded that the central bank issuance of digital currencies affects the concept of financial intermediation for commercial banks, and reflects negatively on its role and profitability. On the other hand, the authority of the central bank expands by controlling the issuance of digital currencies, monitoring interest rates and managing central accounts for clients and banks.

Key words: Traditional Banking System, central bank digital currencies (CBDCs), Commercial banks

المخلص:

يهدف البحث إلى بيان حقيقة العملات الرقمية المركزية (CBDCs) ودوافع إصدارها وتبسيط الضوء على الآثار المترتبة عن إصدار هذا النوع من النقود على عمل النظام المصرفي التقليدي.

وقد خلص إلى أن إصدار البنك المركزي للعملات الرقمية يؤثر على مفهوم الوساطة المالية للبنوك التجارية، وينعكس سلباً على دورها وربحياتها. وفي المقابل تتوسع سلطة البنك المركزي من خلال التحكم في إصدار العملات الرقمية، ومراقبة أسعار الفائدة وإدارة الحسابات المركزية للعملاء والبنوك.

كلمات مفتاحية: النظام المصرفي التقليدي، النقود الرقمية المركزية (CBDCs)، البنوك التجارية.

1. مقدمة:

أفرز التقدم التكنولوجي عدة تحولات مست الكثير من المجالات الاقتصادية، ومن أهم هذه التطورات العملات الافتراضية؛ التي أحدثت ثورة في عالم المال والأعمال كونها أصبحت منافسا قويا للعملات التقليدية التي تسيطر عليها البنوك المركزية، وترتكز هذه العملات في عملها على أنظمة وقواعد بيانات أساسها تعاملات "الند بالند"، أي إلغاء مركزية الإصدار النقدي والرقابة على الأموال، فأصبح من الصعب السيطرة على حركة الأموال ومعرفة جهات توظيفها، غير أن هذه اللامركزية استهوت العديد من الأفراد والمؤسسات، ممن يرغبون في الحصول على السرية والخصوصية بعيدا عن سطوة البنوك وسيطرتها، فاتخذت ملاذا أمانا للمتهربين ضريبيا وغسيل الأموال، والعمليات غير القانونية من تجارة الأعضاء والمخدرات.

وأمام هذا التحول الرقمي المصحوب بمخاطر متعددة على اقتصاديات النقود، أصبح من الضروري على الدول والحكومات التوجه نحو إيجاد بديل رسمي وآمن من شأنه أن يحد من الانتشار الخطير للعملات غير الرسمية، وفي هذا الصدد رأّت "كريستيان لاجارد" مدير عام صندوق النقد الدولي في مهرجان التكنولوجيا المالية بسنغافورة، أن رياحا جديدة تهب على اقتصاديات العالم تتمثل في رياح الرقمنة، حيث يمكن لجيل الألفية اختراع طريقة حديثة لعمل الوسائط المالية، وأكدت أن النقود في حد ذاتها عرضة للتغير، ومن المتوقع أن تصبح أكثر ملاءمة وسهولة في الاستخدام، وربما يصبح شكلها أقل جديّة.

والمتمتعن اليوم يجد أن واقع النقود بدأ بالتلاشي في ظل هذا العالم الرقمي، خصوصا وأن غالبية التعاملات المالية المعاصرة بدأت فعلا باستبعاد الدفع النقدي، وأصبحت الودائع المصرفية تواجه ضغوطات من أشكال جديدة للنقود، لذلك توجب على البنوك المركزية في العالم مواجهة هذا الزحف الرقمي، وذلك بإيجاد بديل لها؛ والذي يتمثل في إصدارها لنموذج خاص من العملات الرقمية تتناسب خصائصها مع الوظائف الأساسية للبنوك المركزية، وعلى رأسها ممارسة الرقابة والإشراف على تداول العملات مهما كان شكلها.

إن إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية وجعلها وسيلة دُفع إلزامية له أثر بالغ على طبيعة نشاطه، وكذلك أنشطة البنوك التجارية، وهو ما تحاول هذه الدراسة التعرض له

من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما الأثر المتوقع لإصدار البنوك المركزية لل عملات الرقمية (CBDCs) على النظام المصرفي التقليدي؟

ونهدف من معالجة هذا الموضوع إلى إبراز حقيقة العملات الرقمية المركزية، وتبسيط الضوء على أهم الدوافع التي أدت بالبنوك المركزية إلى التفكير في إصدار عملات رقمية خاصة بها، وكذا تحديد آثار إصدار البنك المركزي لهذا النوع من النقود على عمل النظام المصرفي التقليدي.

وتنتهج الدراسة بشكل محوري المنهجين التحليلي والوصفي لملاءمتها عرض المفاهيم النظرية لمختلف عناصرها، وللمناقشة والتحليل أيضا، كما سيتم اعتماد قاعدة المقارنة في العديد من المواضيع التي تتطلب مقابلة النموذج الاقتصادي التقليدي بنظيره الرقمي.

ولمعالجة إشكالية هذا الموضوع، فقد أودعنا محتويات هذه الدراسة في ثلاثة محاور رئيسية، عُنينا في أولها بعرض الجوانب النظرية المتعلقة بالنظام المصرفي التقليدي المتمثل أساسا في البنك المركزي والبنوك التجارية، أما العنصر الثاني فقد تناولنا فيه بالتفصيل حقيقة النقود الرقمية المركزية، ودوافع إصدارها من طرف البنوك المركزية، وأخيرا بيان أثر إصدار العملات الرقمية المركزية كشكل جديد من النقود على المنظومة المصرفية التقليدية.

2.مدخل إلى النظام المصرفي التقليدي

يقوم النظام المصرفي التقليدي على وجود البنوك التي تختلف باختلاف وظائفها واختصاصاتها في الدولة، حيث يحتل البنك المركزي قمة الجهاز المصرفي لتوليه العديد من الوظائف المتعلقة بالسياسة النقدية للدولة، في حين تقوم البنوك التجارية بوظيفة قبول أموال المودعين واستثمارها في شكل قروض.

1.2 تعريف البنك المركزي ووظائفه الأساسية

يؤكد التاريخ الاقتصادي بأن ظهور البنك المركزي كان في مرحلة تالية لظهور البنوك التجارية، ففي البداية كان يتم اختيار إحدى البنوك التجارية ذات الأهمية الخاصة ليقوم بالإشراف والتوجيه والرقابة عليها، ثم تطور الأمر وأصبح بنكا مستقلا عن البنوك التجارية، حيث كان يطلق عليه اسم الدولة القائم فيها، وقد سمي بالبنك المركزي لتمييزه عن غيره من البنوك (سوزي، 2007، ص 203).

وبعد الحرب العالمية الثانية تجاوزت البنوك المركزية في سياستها النقدية من الاستقرار النقدي إلى المساهمة في دعم النمو الاقتصادي، عن طريق تمويل عجز الموازنات العامة للحكومات، والتأثير على السياسات الائتمانية للبنوك، لكن بعد عقود فشلت هذه التجربة حيث كان من نتائجها معدلات تضخمية عالية (طوقان، 2005، ص1).

ومنذ أوائل الثمانينات أصبح دور البنك المركزي منصبا على إرساء سياسة نقدية فعالة تستهدف تحقيق الاستقرار النقدي، فاتجهت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة إلى استهداف التضخم كهدف رئيس (طوقان، 2005، ص2)، ويبقى الدور الرئيس للبنك المركزي مهما تطور شكله هو ضمانه بكافة الوسائل سلامة أسس النظام المصرفي، وإشرافه على السياسة الائتمانية في الدولة، وسعيه لتحقيق المصلحة العامة بعيدا عن اعتبار الربح في أنشطته المختلفة.

اعتمادا على هذه المرحلة الأخيرة من تطور البنوك المركزية يُعرّف الباحثون في علم الاقتصاد البنك المركزي بأنه: "المؤسسة النقدية التي تقع في قمة الهرم للجهاز المصرفي للبلد، والتي تتحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود، ورسم السياسة النقدية التي تهدف لتحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار" (الوادي، 2007، ص202).

ويُعرّف أيضا بأنه بنك البنوك أو بنك الدولة، وهو مملوك للقطاع العام، ويمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في أي دولة، ويعد مسؤولا عن عملية إصدار وتنظيم العملة، ويحتفظ بالاحتياطي من العملات الأجنبية ويقوم بإدارتها (جندة، 2008، ص103).

فالبنك المركزي يحتل قمة الجهاز المصرفي لتوليه الرقابة العليا على مختلف أنواع البنوك، كما يقوم أيضا بإنشاء أو إبطال النقود القانونية، ووضع السياسة النقدية عن طريق التدخل والتوجيه والرقابة على البنوك، فهو ليس مؤسسة ربحية بالدرجة الأولى، وإنما هدفه تحقيق المصلحة العامة وتنظيم النشاط النقدي والمصرفي.

وبناء على ما تقدم من التعريفات فإن وظائف البنوك المركزية تتمثل فيما يلي:

- **البنك المركزي بنك الإصدار:** حيث يتمتع بوظيفة إصدار النقود القانونية، كما يتولى البنك المركزي أيضا مهمة وضع خطة الإصدار، ومراقبة حجم الكتلة النقدية المتداولة،

وترجع سيطرة البنك المركزي على مهمة إصدار النقود للأسباب التالية(فهومي، دون تاريخ، ص161):

- النقود هي العملة الرسمية المتداولة المعلنة بموجب تشريعي.
- نقود الودائع واشتقاقها من طرف البنوك التجارية فرض على السلطة إيجاد نوع من الرقابة على الائتمان من خلال البنك المركزي.
- تركيز الإصدار في مصرف واحد يتمتع بدعم الحكومة يعطي للنقود قيمة متميزة وقبولاً عاماً بقوة القانون، حيث تصبح عملة التداول القانوني بموجب التشريع النقدي.
- وعليه فإن البنك المركزي هو السلطة الوحيدة التي تملك حق إصدار أوراق البنكنوت، كما أن له أن يسحب من التداول أيّاً من الأوراق النقدية ويبطل اعتبارها عملة قانونية، وهذا يعني أن البنك المركزي يتحكم تحكما تاما في الكمية الإجمالية للعملة القانونية المتداولة في الدورة الاقتصادية (حمدي، دون تاريخ، ص62-63).

● **البنك المركزي بنك الحكومة:** يُعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتنفيذ السياسة النقدية، حيث تحتفظ لديه بحساباتها، ويقدم له ما تحتاجه من قروض قصيرة وطويلة الأجل، ويتولى البنك المركزي عملية إصدار القروض العامة، وتنظيم تصريفها بين البنوك والمؤسسات المالية، كما يشرف أيضا على عملية استهلاك الدين العام ودفع الفوائد (الرزاز، 1995، ص130-131).

● **البنك المركزي بنك البنوك:** إن جميع البنوك التجارية ملزمة إما بحكم العرف أو بقوة القانون، بأن تحتفظ بجزء من احتياطياتها النقدية على هيئة ودائع لدى البنك المركزي، وتسمح هذه الأداة للبنك المركزي فرض رقابته على حجم الائتمان المصرفي، بالإضافة إلى تمكينه من تسوية المديونيات المتبادلة بين البنوك التجارية لإيداع العملاء في بنوكهم شيكات مسحوبة على بنوك أخرى(حمدي، دون تاريخ، ص20).

● **البنك المركزي هو المكلف بالرقابة على الائتمان**
تقوم البنوك التجارية بخلق نقود الودائع، ويتولد عن ذلك آثار مباشرة وغير مباشرة على سير النشاط الاقتصادي، لذلك يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان في البنوك التجارية، أو السماح لها بقدر محدد من الائتمان حتى يكون متلائما مع الحالة

الاقتصادية السائدة، حيث لا يسمح بأي حال من الأحوال أن تترك البنوك التجارية بمفردها تتبع السياسة الائتمانية التي تريدها (عافل جاسم، 1999، ص 131-132).

2.2 البنوك التجارية وعلاقتها بالبنك المركزي

للبنك التجاري تعريفات عديدة أبرزها ما يلي:

- **التعريف الأول:** هو "مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين، فأهم ما يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو قبول الودائع، وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم" (الحناوي وعبد السلام، 2000، ص 21).
- **التعريف الثاني:** هو "نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع من النقود وهي نقود الودائع" (طرش، 2003، ص 205).
- **التعريف الثالث:** هو "المنشأة أو المؤسسة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدمها في فتح الحسابات وتقديم القروض الائتمانية بقصد الربح" (بوذياب، 1996، ص 18).

يستفاد من التعريفات السابقة أن للبنوك التجارية نوعان من الوظائف:

- وظائف تقليدية متفرعة عن وظيفتين أساسيتين، أولاهما الوساطة المالية التي تتلخص في استقطاب الودائع ومنحها في شكل قروض تمويلية وفق شروط محددة. أما الثانية فتتمثل في قيامها بخلق الودائع المشتقة من ودائع الأفراد، وتقديمها في شكل سيولة نقدية لمن يحتاجها من خلال توفير القروض.

- وظائف حديثة تتمثل في تمويل عمليات التجارة الخارجية وتحصيل الشيكات والأوراق التجارية وخصمها، كما تتولى أيضا إدارة المحافظ الاستثمارية وتأجير الخزائن والتعامل بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية وإصدار البطاقات الائتمانية.

إن أغلب الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري تكون تحت رقابة البنك المركزي، حيث تتمثل علاقة البنوك المركزية بالبنوك التجارية أساسا في القيود التي يضعها عليه، والتسهيلات التي يقدمها لها، وتهدف هذه العلاقة إلى تحقيق غايات السياسة النقدية، وتوجيه

البنوك التجارية في مختلف العمليات التي تقوم بها، وتتلخص أبرز عناصر هذه العلاقة في الآتي:

• **التوجيه والإشراف على البنوك التجارية من طرف البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي مضخة الجهاز المصرفي، لذلك أسندت له مهمة الإشراف والمراقبة على البنوك العاملة في حدود الدولة الواحدة، ومن خلال هذه العلاقة تتحسن القدرة الائتمانية للمنظومة المصرفية وحماية ودائع العملاء، ويتم تجسيد هذه الرابطة من خلال وظائف البنك المركزي التي تم التعرض لها سابقاً (سوزي، 2007، ص272).

• **معدل الاحتياطي القانوني:** تلتزم البنوك التجارية تكوين حد أدنى من الاحتياطي النقدي في شكل حسابات لدى البنوك المركزية، تتمثل في نسبة من ودائع البنك التجاري التي يديرها البنك المركزي، حيث يعتبر البنك التجاري هذا الاحتياطي بمثابة حماية لأصول المودعين، وهذا ما يزيد من ثقة المتعاملين معه، وتُعد هذه العملية نوعاً مهماً من أنواع الرقابة التي تهدف عموماً إلى تحقيق التوازن في العرض النقدي، الذي يتماشى والسياسة النقدية للدولة (حورية حمين، 2005، ص40).

وهذه الوظيفة من شأنها أن تكرس العمل الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي، والدور الذي يلعبه في المحافظة على الاستقرار النقدي في الدولة، وذلك بحماية أموال المودعين ومواجهة طلباتهم الطارئة.

• **منح الائتمان وتسيير عمليات الاقتراض:** يمكن للبنك المركزي أن يمنح الائتمان للبنوك التجارية في صورة قروض أو خصم للأوراق التجارية، ففي حالة خصم الأوراق التجارية يتقدم البنك التجاري إلى شبك الخصم لدى البنك المركزي، من أجل تحصيل قيمتها قبل ميعاد استحقاقها، وذلك مقابل دفع نسبة مئوية من قيمة الورقة تتمثل في معدل الخصم الذي يتوقف على وجود الورقة وتاريخ استحقاقها. أما في الإقراض المباشر، فإنه يتم دفع الرهون التي تتمثل في سندات حكومية أو عقارات، ويتوقف سعر الفائدة على نوعية الرهون والمركز المالي للبنك المقترض (الهندي، 2008، ص85-87).

أما عمليات الاقتراض بين البنوك، فإن البنك المركزي يتولى توجيه هذه العمليات، حيث يقوم بخصم أرصدة البنوك فيما بينها، ويُعد هذا النوع من الاقتراض أفضل بديل متاح

لدى البنوك التجارية، لأن سعر الفائدة فيه يخضع للعرض والطلب (الهندي، 2008، ص87).

• **المقاصة:** تقوم البنوك المركزية بالمقاصة وتسوية الفروقات بين البنوك المختلفة، وذلك عن طريق استخدام الشيكات في تسديد قيمة المعاملات اليومية، والسحب على ودائع الأفراد لدى البنوك، فتجعل بعضها دائنة والأخرى مدينة، وتسوي الحسابات في دفاتر البنك المركزي عن طريق استخدام الاحتياطات النقدية الخاصة بالبنوك التجارية والموجودة لديه، وتتم هذه العملية عموماً بسحب البنك المدين شيكا على البنك المركزي بمقاصة حسابات البنوك (مجدي، 2000، ص2018).

والغرض من المقاصة استعمال النقود في العمليات المصرفية، وخاصة عندما يكون للبنك المركزي عدة فروع على مستوى الدولة، حيث تقوم بتسوية التسديدات المحلية.

3. العملات الرقمية المركزية (CBDCs) ودوافع إصدارها

تجدر الإشارة أولاً إلى نوع من النقود الرقمية سبق ظهورها فكرة العملات الرقمية المركزية، وهي العملات الافتراضية، وأشهرها عملة "البيتكوين"، وقد ظهرت إلى الواقع عام 2009م كأول عملة مشفرة، تم إنشاؤها على يد أحد الأشخاص المجهولين باستخدام اسم مستعار يدعى "ساتوشي ناكاماتو"، وهي عبارة عن بيانات رقمية للقيمة، يتم التعامل بها على أساس نظام دفع يسمى "الند للند"، وتتميز بتكاليف أقل ونسبة أمان عالية، ولا حاجة للبنك المركزي للإشراف عليها (Pasquale and all, 2007, p1).

تدار النقود الرقمية المشفرة من قبل برنامج مفتوح المصدر يدعى "نظام البلوكتشين"، وهو عبارة عن قاعدة بيانات تتم إدارته عبر شبكة، أتمد عليه أساساً في إصدار هذه النقود عبر آلية تسمى "التعدين"، كما يعتمد أيضاً في تداوله لهذه العملات على مبدأ التأكد من عدم صرف العملة المشفرة مرتين، حيث يتحقق كل عضو في الشبكة من صحة المعاملات باستخدام تكنولوجيا مستمدة من علوم الكمبيوتر والشيفرة، وبمجرد الحصول على موافقة لا مركزية من أعضاء الشبكة، تضاف المعاملة إلى الدفتر الذي يتم التحقق من دقته وصحته، ويعرض الدفتر بيانات تاريخية كاملة عن المعاملات المرتبطة بعملة مشفرة معينة، وهي بيانات دائمة لا يمكن لأي كان التلاعب بها (بوفيريهاوكاسار، 2018، ص26-27).

1.3 تعريف العملة الرقمية المركزية (CBDCs) وخصائصها

تسعى البنوك المركزية إلى إنشاء نظام دفع جديد للتخفيض من حدة المشاكل التي قد تنتج عن العملات المشفرة، مما يجعل البنك المركزي مسؤولاً بالكامل عن نظام الدفع المركزي الجديد، الذي لا يلغي نظام الدفع التقليدي القائم على إصدار النقود الورقية. ولحد الآن لا يوجد تعريف محدد لهذا النموذج الجديد أموال البنك المركزي، وأهم ما يُنسب إلى هذه العملات أنها نقود رقمية بإشراف مركزي، ويمكن تعريفها بأنها أداة رقمية عالية الأمان، يصدرها البنك المركزي بموجب لوائح وقوانين بالموازاة مع الأنظمة التقليدية الأخرى للنقود، فهي تمتلك نفس صفات الأوراق النقدية، وتعتبر وسيلة للدفع ووحدة حسابية ومخزن للقيمة (Barrdear and Kumhof, 2016, p7).

نستخلص من هذا التعريف أن العملة الرقمية المركزية تكتسب الوظائف الأساسية الثلاث للنقود لتتلقى القبول العام، خصوصاً وأنها تستعمل بالموازاة مع النظام النقدي التقليدي من أوراق نقدية ووسائل الكترونية، ولكن ما يميز العملة الرقمية المركزية عن النقود الورقية أنها تمثل أرصدة رقمية مشفرة، تتميز بدرجة عالية من الأمان والخصوصية في حسابات البنك المركزي.

وتبقى تحافظ على خاصية كونها وسيلة للدفع لأنها صدرت عن البنك المركزي، ولكن تقفد الشكل المادي، أي أنها عملة غير حسية، وبقاؤها على الشكل الرقمي يوفر الخصوصية للمستخدم في ظل السياسة الرقابية للبنك المركزي.

كما يمكن القول أيضاً بأن العملة الرقمية المركزية هي نفسها العملة الافتراضية من حيث الخصائص، لأنها تُبنى على نظام البلوكتشين أو على أنظمة تتضمن نفس الآليات والأساليب في الإصدار والتداول، غير أن هذه الأخيرة تبقى تحت إشراف البنك المركزي ومراقبته لمتابعة التداول النقدي والمحافظة على سرعة التعامل وخصوصية.

بناء على ما سبق يمكن إبراز سمات العملات الرقمية المركزية فيما يلي:

-السرية والخصوصية: ويتمثل ذلك في اعتماد النقود الرقمية المركزية على نظام التحويل "الند بالنقد" وعدم تدخل طرف ثالث، أي أن هذا النوع من العملات الرقمية هو شكل رقمي مركزي يختلف عن الأرصدة في البنوك التجارية. كما يسمح هذا النوع من العملات بأداء

- المدفوعات دون معرفة الأطراف المتعاملة، لكنها محمية من طرف البنك المركزي، وذلك لضمان القضاء على ظواهر غسيل الأموال وتمويل الأعمال غير القانونية.
- المرونة وقابليتها للتوسع والتطوير:** وذلك استجابة للتغيرات المختلفة في الاستخدام لتوقع حدوث متغيرات أخرى، كأن يتطلب الأمر تعديلا تقنيا أو تطوير آليات معينة.
- الشمول المالي:** أي أنه يسهل العثور عليها وهي متاحة للمستخدمين بشكل دائم، إضافة إلى أنها تتيح إمكانات كبيرة من خلال قدرتها على الوصول إلى الأفراد والأعمال في المناطق النائية والمهمشة، بينما لا تعطي البنوك اهتماما كبيرا لخدمة الفقراء والقاطنين في المناطق الريفية(لاجارد،2018).
- الأمان:** فإصدارها قائم على الرموز التشفيرية لتوفير درجة كبيرة من الحماية، كما تتوفر فيها أيضا خصائص الأمان من المخاطر التشغيلية والحماية من خروقات الهجمات الإلكترونية.

2.3 دوافع إصدار البنوك المركزية للعملة الرقمية

رغم التوسع الضخم في تداول العملات الافتراضية إلا أنها لم تتحقق فيها لحد الآن الوظائف الأساسية للنقود بوصفها مخزنا للقيم، ووسيلة تبادل ووحدة حساب، وذلك نظرا للتقلبات الحادة في قيمة هذه العملات نتيجة المضاربة عليها، فهي لا تقبل سوى عدد محدود من عمليات الدفع، مما يحد من استخدامها وسيلة للتبادل.

ويرجع خبراء الاقتصاد هذه المحدودية في الاستعمال إلى أن إصدار هذه العملات يتم بصورة لا مركزية؛ أي عدم وجود كيان يضمن هذه الأصول، وبالتالي فإن قبولها يعتمد كليا على ثقة المستخدمين (الباحوث، 2017، ص 36).

كما أن عدم معرفة هوية ملاك العديد من العملات المشفرة يجعلها عرضة للاستخدام في الأنشطة غير القانونية، في حالة عدم وجود جهات وساطة للتحقق من نزاهة المعاملات أو هوية منفيها، بالإضافة إلى ما تثيره من تحديات أمام البنوك المركزية إذا ما أثرت في قدرتها على مراقبة النقد وبالتالي على تنفيذ السياسة النقدية.

إن حجم هذه المخاطر التي تتضمنها العملات الافتراضية هو الذي دفع بالبنوك المركزية إلى التفكير في إيجاد عملة رقمية خاصة بها، حيث ترى "لاجارد" مدير عام

صندوق النقد الدولي السابق، أنه على البنوك المركزية أن تعمل بشكل جدى على إصدار عملات رقمية رسمية، لأنها تُعد تجربة جديدة لا بد أن يتم التعامل معها بحذر شديد، وأن إصدار هذه العملات الرقمية سيدعم الدول في تحقيق أهدافها العامة، مثل الشمول المالي والأمن وحماية المستهلك، موضحة أن تعامل غالبية الأفراد مع النظم التكنولوجية سيُتيح الفرصة أمام العملات الرقمية للانتشار سريعاً (لاجارد، 2018).

وقد يستلزم الإصدار بهذه الطريقة من البنك المركزي إصدار كمية ثابتة من العملة، والسماح بمعدلات فائدة يحددها نشاط السوق، أو وضع معدل لفائدة ثابتة والسماح للسوق بتحديد مبلغ من المال بالأصول الجارية والبيع بها. كما يمكن ملاحظة أن نموذج إصدارها يختلف عن نظيرتها المركزية في اعتمادها على دفاتر حسابات مركزية يحتفظ بها البنك المركزي، في حين تتعدد دفاتر الحسابات الخاصة بالعملات الافتراضية.

4. آثار العملات الرقمية المركزية على عمل المنظومة المصرفية التقليدية

تُعتبر عملية إصدار البنك المركزي للعملات الرقمية المركزية في حقيقة الأمر أفضل بديل أمام المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الافتراضية، فالحكومات وجدت نفسها أمام موجات عارمة من العملات الرقمية غير الرسمية، لذلك رأت في ولوج هذا المجال الرقمي حلاً مهماً للحفاظ على استقرارها الاقتصادي، غير أن تطبيق هذا النموذج الرقمي من العملات له آثار على النظام المصرفي التقليدي.

1.4 أثر إصدار العملات الرقمية المركزية على نشاط البنك المركزي

على الرغم من أن البنك المركزي هو من يختص بإصدار هذا النوع من العملات، إلا أنه قد يتأثر سلباً أو إيجاباً بذلك، ويمكن حصر هذه الآثار فيما يلي:

- **انخفاض عوائد البنك المركزي:** إن من أهم الآثار الناتجة عن إصدار العملات الرقمية المركزية هو انخفاض عوائد البنك المركزي، والتي كان يحصل عليها من عمليات إصدار النقود بشكلها التقليدي، ولكن هذا قد يُعوّض من خلال التحكم المباشر في حركة الودائع المصرفية ومعدل الفائدة وتضييق العمل المصرفي (Norges Bank, 2018, 35).

- **زيادة رقابة وإشراف البنك المركزي على مختلف النشاطات الاقتصادية:** إن تولي البنك المركزي عملية إصدار العملات الرقمية المركزية يمنح له التحكم الكامل على رقابة

المنظومة المصرفية، خاصة ما تعلق بحركة وتداول الأموال ضمن مختلف النشاطات الاقتصادية، وذلك راجع إلى مركزية الحسابات، حيث اعتادت الأنظمة التقليدية التعامل بدفاتر الحسابات الموزعة، وكل نشاط يُسجل على دفاتر المؤسسة المشرفة على ذلك، أما عند اتباع أنظمة العملات الرقمية المركزية فإنه يُعتمد على دفتر حسابات مركزي واحد، تُسجل فيه آليا التعاملات المالية لمختلف الأنشطة، وذلك بالاعتماد على البرامج الحاسوبية والأساليب الرقمية اللحظية (بوفيريهاكسار، 2018، ص 27-28).

• **ميزانية البنك المركزي:** قد يكون لتحويل الودائع المصرفية من النقود التقليدية إلى العملة الرقمية المركزية آثارا على الميزانية العمومية للبنك المركزي، خاصة إذا ارتبط الأمر بتحول الودائع المصرفية إلى أنظمة العملات الرقمية المركزية، فقد تعاني ميزانية البنك المركزي من ضغط في جانب الخصوم نتيجة مركزية الحسابات، والإقبال المتزايد على الإيداع المركزي بعد أن كان موزعا على البنوك التجارية (Norges Bank, 2018, p35).

• **الاحتياطي القانوني في البنوك المركزية:** يؤثر الإشراف الكامل للبنك المركزي على حركة الأموال في ظل النظام الرقمي المركزي بشكل مباشر على علاقته بالبنوك التجارية، حيث يصبح الاحتياطي القانوني لا معنى له، خاصة وأن الإيداع سيصبح مركزيا والبنوك التجارية تعمل في حدود جد ضيقة كوسيط وتحت المراقبة التامة للبنك المركزي، فعلى حد تعبير المختصين يمكن القول أن الاحتياطي القانوني سيكون في حدود 100% دلالة على الإشراف الكامل للبنك المركزي (Bardear and Kumhof, 2016, p21).

• **سوق ما بين البنوك:** ترجع أهمية السوق النقدية بشكل أساسي إلى دورها في إعادة تجديد سيولة البنوك التجارية، وتتعلق الآثار المترتبة على البنوك المركزية بدورها في سوق ما بين البنوك من جانبين هما (Kampen, 2018, p22):

- أن أي تحول في ودائع البنوك التجارية إلى حساب العملات الرقمية المركزية يستنزف الاحتياطيات المتاحة في سوق ما بين البنوك. حيث يقوم البنك المركزي بالتعويض عن

تدفق هذه الأموال، وذلك بضح احتياطات جديدة في النظام ليسمح للمصارف التجارية بالاستمرار في سداد مدفوعاتها فيما بينها.

- يمكن للبنك المركزي أن يستخدم عمليات السوق العادية لتحديد سعر الفائدة في سوق ما بين البنوك وفقاً لهدف سياسته، وهذا بدوره يشير إلى أنه مع الأخذ بنظام العملات الرقمية المركزية، قد تضطر البنوك المركزية إلى التدخل أكثر في سوق ما بين البنوك.

2.4 أثر العملات الرقمية المركزية على البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية الطرف الأكبر تأثراً نتيجة إقدام البنوك المركزية على إصدار العملات الرقمية المركزية، وذلك من جوانب عديدة أهمها:

• **الطلب على الائتمان ضمن من أنظمة العملات الرقمية المركزية:** أكد الاقتصاديون أن الطلب على الائتمان لن يتأثر كثيراً بإصدار العملات الرقمية المركزية، لأن الأموال المودعة في حساب البنك المركزي من العملات الرقمية المركزية يتم تخزينها فقط فيه من خلال أنظمة رقمية جد سرية، وهذا يعني عدم إمكانية استخدام أموال العملات الرقمية المركزية لأغراض الوساطة المالية، كما هو الشأن في النظام التقليدي الذي يسمح باستخدام الأموال المودعة من طرف البنوك التجارية في مختلف أنشطتها، وعلى رأسها عمليات خلق النقود (Dyson and Hodgson, 2016, p21).

• **العرض على الائتمان ضمن أنظمة العملات الرقمية المركزية:** إن العرض الائتماني لن يتأثر بشكل مباشر إذا تم استنزاف احتياطات البنوك التجارية من خلال تحويل الودائع إلى حسابات بالعملات الرقمية المركزية، وإنما تفقد هذه البنوك التجارية التصرف في ودايع عملائها وتوظيفها في شتى أشكال العمل المصرفي نتيجة مركزية الحسابات، وهنا يقوم بوساطة حقيقية لعرض الائتمان على جمهور العملاء دون إمكانية الاستفادة منها في خلق الودائع الائتمانية (Dyson and Hodgson, 2016, p21).

ولكي يواصل البنك التجاري نشاطه المصرفي في مجالات الاستثمار وتحقيق الأرباح، عليه أن يقترض بدوره من البنك المركزي، وبذلك يكون هذا الأخير هو المؤسسة الوحيدة في النظام المصرفي القادرة على استقبال الودائع وخلق الائتمان منها، والبنوك التجارية تعمل في ظل توجيهاتها ورقابتها وتمويلها لها، مما يفرض عليها إيجاد منافذ أخرى

للأرباح بعيدا عن سياسات خلق النقود وأسعار الفائدة، أو إيجاد صيغ استثمار حقيقي بديلة عن نظيرتها في النموذج التقليدي تمكنها من مواصلة نشاطها في الوسط الرقمي.

• **تأثر أسعار الفائدة المتداولة:** تعتبر الودائع من أهم أشكال التمويل بالنسبة للبنوك التجارية، وبناء على ذلك قد يكون الطلب على العملة الرقمية المركزية كبيرا جدا يؤثر على التمويل المصرفي ونشاط البنوك، ويعتمد الطلب على العملة الرقمية المركزية على عوامل عدة من أهمها مدى إدراك المستخدم لمركز العملة الرقمية المركزية، والأمان على الودائع المصرفية، وسعر الفائدة المفروض على الودائع المصرفية نسبة إلى معدل الفائدة على العملة الرقمية المركزية (Nurjannah and Sabrina, 2017, p4).

إن لجوء النظام الرقمي المركزي إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية مقارنة بسعر الفائدة في البنوك التجارية، يدفع العملاء إلى تحويل وداائعهم بسرعة إلى نظام العملات الرقمية المركزية، وبالأخص إذا كان مسموحا لهم بحيازة حسابات مصرفية مركزية، وبذلك يفقد البنك التجاري وظيفته في تحديد أسعار الفائدة على الودائع المصرفية.

• **انخفاض أرباح البنوك التجارية:** إذا أفترض أن نظام العملة الرقمية المركزية سيكون مجرد نظام دفع بديل للنظام التقليدي، فإن ذلك سوف يؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية لسببين هما (Nurjannah and Sabrina, 2017, p4):

- إن إصدار العملة الرقمية المركزية يتسبب بالأساس في إحداث تغيرات تتعلق بالبنك التجاري في حد ذاته، حيث سيتم تحويل أمواله إلى نظام العملات الرقمية المركزية من أجل الحفاظ على المستوى الحالي لأعمال الإقراض وعدم فقدانها بالكامل، أما أموال الودائع فستتحول بدورها إلى وداائع مركزية، ومن خلال هذا الأسلوب للإيداع الرقمي المركزي فإن البنوك التجارية تفقد إيرادات الإيداع، وإيرادات استخدام مختلف الأموال المودعة أو عمولات التبادل المصرفي

- إن البنوك التجارية وسط هذا النظام الرقمي المركزي لن تحظى بربح كبير سوى ذلك الذي تحصل عليه من عمليات الإقراض التي يشرف عليها البنك المركزي ويحدد مستوياتها.

5. خاتمة:

إن التطور الرقمي الهائل الذي يعرفه الاقتصاد النقدي خصوصاً فرض تحديات كبيرة على المنظومة المصرفية، وفي مقدمتها البنك المركزي الذي أخذ على عاتقه ضرورة إيجاد بديل رقمي يُتحكم في تداوله، وفي هذا الإطار ظهرت فكرة إصدار عملات رقمية مركزية (CBDCs) تحت سلطة ورقابة البنك المركزي، تسمح بالتحكم في انعكاسات التعامل بالعملات الافتراضية على اقتصاديات الدول بصفة عامة، والنظام المصرفي على وجه الخصوص، وقد حاولت الدراسة التطرق لهذه الفكرة وخلصت إلى النتائج الآتية:

- تمثل العملات الرقمية المركزية شكلاً رقمياً جديداً من النقود؛ فهي عملة رمزية بضمان الدولة أو حساب يتم الاحتفاظ به في البنك المركزي مباشرة، يتيح للأفراد والشركات أداء مدفوعاتهم.

- العملات الرقمية المركزية أداة رقمية عالية الأمان، يصدرها البنك المركزي بموجب لوائح وقوانين بالموازاة مع الأنظمة التقليدية الأخرى، فهي تمتلك نفس صفات الأوراق النقدية الورقية، وتعتبر وسيلة للدفع ووحدة حسابية ومخزن للقيمة.

- توفر العملات الرقمية المركزية الشمول المالي وحماية المستهلك، إضافة إلى الخصوصية في أداء المدفوعات.

- يؤدي إصدار العملات الرقمية إلى انخفاض في عوائد البنك المركزي من عمليات الإصدار النقدي بشكلها التقليدي.

- لا يؤثر إصدار البنك المركزي للعملات الرقمية على الائتمان المصرفي بشكل مباشر، لكن يتم إلغاء الوساطة المالية للبنوك التجارية وذلك بسبب تولي البنك المركزي تخزين الأموال في الحسابات المركزية للعملات الرقمية المركزية على مستوى البنك المركزي وبذلك تفقد البنوك التجارية رأس المال الذي تمتلكه تحت تصرفها .

- إن تبني البنك المركزي إصدار عملات رقمية يزيد من عمليات دخله ورقابته على نشاط البنوك التجارية، خاصة ما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة.

- تفقد البنوك التجارية قدرتها على أداء عملية إنشاء أموالها بإصدار العملات الرقمية المركزية، وذلك راجع إلى إلزامها بدفع مبلغ أقرب إلى 100% في الاحتياطيات لتسوية المدفوعات، مما يؤدي إلى إلغاء أي فائض في السيولة قد يتم تداوله بين البنوك التجارية.

- إن إصدار العملة الرقمية المركزية سوف يؤثر سلبيًا على ربحية البنوك التجارية، نتيجة تحول الودائع إلى الحسابات الرقمية المركزية.
- وتوصي الدراسة بما يلي:
- عقد ندوات وورشات العمل المتخصصة في العملات الرقمية المركزية والافتراضية، يلتقي فيها المتخصصون في اقتصاديات النقود والتقنيات الرقمية، وذلك للنظر في حقيقة هذا النوع من العملات وتقدير النتائج المتوقعة عند تطبيقها في الواقع.
- توجيه الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية إلى الاهتمام بالبحث في الاقتصاد الرقمي بشكل خاص، والاقتصاد النقدي بوجه أعم.

6. قائمة المراجع

- أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر بعنوان: مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، 2005م، سوريا.
- أنطوان بوفيرييه وفيكرامهاكسار (2018)، ما هي العملات المشفرة، مجلة التمويل والتنمية، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني:
[https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2018/06/pdf/back.pdf\(consulté le25/03/2020\)](https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2018/06/pdf/back.pdf(consulté%20le25/03/2020))
- حورية حمين، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر -، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005م.
- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، (عمان: دار البلدية، 2008م).
- سليمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، (بيروت: المؤسسات الجامعية، 1996م).
- سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007م).
- صلاح الدين فهمي، النقود والبنوك، (القاهرة: مطبوعات جامعة الأزهر، دون تاريخ).
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003م).
- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، النقود الافتراضية - مفهوما وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2017، 1م.
- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 1999م).

كريستين لاغارد(2018)، رياح التغيير: ضرورة وجود عملة رقمية جديدة، تم الاسترداد من الموقع الإلكتروني:

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/11/13/sp111418-winds-of-change-the-case-for-new-digital-currency>(consulté le 18/03/2020)

- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000م).
- محمد أحمد الرزاز، اقتصاديات النقود والبنوك، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1995م).
- محمد الحسين الوادي وكاظم الجاسم العيادي، الاقتصاد الكلي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007م).
- محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م).
- محمد مظلوم حمدي، النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية، (دار النهضة، دون تاريخ).
- منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2008م).

- Barrdear, John and Kumhof, Michael(2016), The Macroeconomics of Central Bank Issued Digital Currencies. Bank of England, Work Paper No. 605.
Availableat: <https://ssrn.com/abstract=2811208> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2811208>(consulté le 07/03/2020)
- Dyson, B., &Hodgson, G. (2016). Digital Cash. Why Central Banks Should Start IssuingElectronic Money. Positive Money. London.
- Giungato, P., Rana, R., Tarabella, A., &Tricase, C. (2017). Current trends in sustainability of bitcoins and relatedblockchaintechnology. Sustainability, 9(12), 2214.
- Kampen, S. V. (2018). Central Bank Digital Currency: Implications of narrowing the Traditional Banking System, RedBouduniversity,Nijmegen.
- Norges Bank of Malaysia (2018), Central bank digital currencies, at :<https://www.norges-bank.no/en/news-events/news-publications/Reports/Norges-Bank-Papers/2019/memo-219-cbdc/> (consulté le 08/03/2020).
- Nurjannah, A., and Sabrina, Bashir. (2017), Central Bank Digital Currency: A Monetary Policy

أثر إصدار البنك المركزي للنقود الرقمية على النظام المصرفي التقليدي

Perspective,at:https://www.bnm.gov.my/index.php?ch=en_publication&pg=en_staffinsight&ac=45&bb=file (consulté le 08/03/2020).